تركيا والناتو.. مصالح تطغى على المبادئ والأهداف

وسام اسماعيل
كاتب ومحلل سياسي

يوماً بعد يوم، تؤكد القيادة التركية قدرتها على إدارة ملفاتها الخارجية وفق منطق البحث عن مصلحة الدولة بعيداً من الشعارات والمبادئ الأيديولوجية التي تلازم خطابات الرئيس التركي ومعاونيه.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس التركي رجب طيب إردوغان رفضه انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف، وتبرير هذا الرفض بأسباب موضوعية تتعلق بالأمن القومي التركي، لناحية اتهام الدولتين باستضافة جماعات تعتبرها تركيا إرهابية، وتظهير هذه الاستضافة على أنها من الخطايا التي لا تغتفر، أظهر الرئيس التركي، من خلال موافقته على عرض ملف انضمام فنلندا إلى الحلف على البرلمان التركي في آذار/مارس الماضي، ثم موافقته على عرض ملف السويد أمام البرلمان قبل قمة ليتوانيا، استناد خياراته في مقاربة سياساته الخارجية إلى مفهوم الأثمان التي يمكن أن تحصل.

من حيث المبدأ، لا يمكن تصنيف موقف حزب العدالة والتنمية من حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي على أنه مبدئي ينطلق من الإيمان بمبادئ مشتركة، كالحفاظ على المجتمعات الديمقراطية أو الالتزام بالقيم العليا الغربية، أو يهدف إلى التكامل والاندماج في المنظومة الغربية، إنما يُصنف في إطار تقديره للمصلحة التركية، إذ إن وجود الدولة التركية في الحلف يساعد دائماً، إضافةً إلى مظلة الحماية الغربية لتركية، في تطوير قدرات الجيش وضمان دمجه في المنظومة العسكرية الغربية، بما يصَعّب عملية عزل تركيا. في هذا الإطار، تختلف مقاربة الدولة التركية، ومن خلفها حزب العدالة والتنمية، عن مقاربة الدول الغربية، وخصوصاً الطامحة حديثاً إلى عضوية الحلف أي السويد وفنلندا، لواقع العلاقات الأطلسية أو الأوروبية.

وعلى الرغم من اعتبار تركيا من الدول التي تشكل ركناً أساسياً من أركان الحلف، إذ يشكل عديدها العسكري القوة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية، ومع أنها شكلت طيلة فترة الحرب الباردة سداً منيعاً في مواجهة التمدد السوفياتي، فإنها لم تتوانَ عن البحث عن إطار أمني رديف؛ فالعلاقات التي نسجتها مع روسيا وموقفها الرافض لتوسيع الحلف يظهران فهماً تركياً خاصاً لمفهوم الحلف ودوره.

وفي هذا الإطار، يبرز التوجه التركي نحو محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ فمرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت تفترض محاولة تركية للبحث عن إطار اقتصادي سياسي يستهدف تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة معدلات النمو، بالتوازي مع محاولة عدم إثارة روسيا الغنية بالنفط والغاز والموارد، من خلال محاولة الحد من عدائية حلف شمال الأطلسي ومعارضة تمدده نحو الشرق. وبعد مسار طويل من التفاوض الذي لم يؤدِ إلى تحقيق الحلم التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ذهبت الدولة التركية باتجاه تحقيق نوع من التوازن عبر محاولة ابتزاز الطرف الأوروبي الذي يفضّل تصنيف تركيا شريكاً إستراتيجياً مهماً.

من ناحية تركيا، تظهر واقعية قراءة القيادة التركية للموقف الأوروبي، إذ إنّها لم تقدم أي تنازل مجاني، إنما ركزت على كيفية استغلال موقعها وعلاقاتها وشراكاتها من أجل تحقيق غاياتها، فالموقف التركي المتوازن من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ورفض إدانة روسيا، والاصطفاف خلف الدول الغربية، لم يكن إشارة عابرة تؤكد البحث التركي عن مصلحة مفترضة؛ فقد سبقها في المرحلة الماضية توجه تركي نحو توثيق العلاقات الأمنية والعسكرية مع روسيا عبر شراء منظومة S٤٠٠ ، إضافة إلى مخالفة التوغل التركي في الشمال السوري للتوجهات الغربية، بما أدى إلى سلسلة من العقوبات الأميركية والأوروبية ضد تركيا.

وبناءً عليه، يمكن الحديث عن نوع من الاختلاف بين الخطاب التركي الأيديولوجي والقيمي الموجه إلى الرأي العام التركي والإسلامي وحقيقة التوجه السياسي البراغماتي التركي الهادف إلى تحقيق أكبر قدر من الفوائد للدولة. وفي هذا الإطار، لم يكن من المنطقي القول إن الرفض التركي للقبول بانضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو هو قرار واقعي، إذ إنه قد يفسر على أنه خضوع للإرادة الروسية، إضافة إلى إمكانية تعرض تركيا داخل الحلف لإمكانية عزلها أو التشدد في علاقة دول الحلف معها.

ويُطرح بعد ذلك سؤال عما يمكن أن تحققه تركيا في حال أصرَّت على رفضها انضمام فنلندا والسويد. ولذلك، يبقى المنطقي في هذا الإطار مقاربة مسألة الموقف التركي انطلاقاً من الثمن الذي قبلت به تركيا لقاء موافقتها. وبما أن الثمن الحقيقي لقبول تركيا بانضمام السويد وفنلندا، لناحية تعهد السويد وفنلندا بتقييد نشاط الجماعات الكردية والتركية المعارضة، مع الإشارة إلى إمكانية الالتفاف على هذا التعهد، وكذلك لناحية قبول الولايات المتحدة الأميركية بتسليم تركيا عدداً من طائرات F١٦ ، إضافة إلى مجموعة من قطع الغيار الضرورية لتحديث الأسطول الجوي التركي مع وعود أميركية بالدفع لإعادة إطلاق مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وحصولها على مساعدات غربية ضرورية لتخطي الاقتصاد التركي المتعثر مشكلاته، كان بعيداً عن أية إشارة لتطوير آليات الحلف وما يعترض استراتيجياته من عقبات، يصبح بالإمكان الحديث عن تعقيدات تعترض إمكانية المحافظة على أهداف الناتو ومبادئه.

لا يمكن تصنيف موقف حزب العدالة والتنمية من حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي على أنه مبدئي ينطلق من الإيمان بمبادئ مشتركة

دلالات أزمة «خيمة حزب الله»

وسام أبو شنمالة
كاتب ومحلل سياسي

كشفت "أزمة الخيمة" التوتر المتصاعد على الجبهة الشمالية ولم تنشئه، لا سيما منذ أزمة حقل "كاريش"، منتصف العام ٢٠٢٢، وعملية "مجيدو" في آذار/مارس الماضي، مروراً بإطلاق نحو ٣٠ صاروخاً في رمضان المنصرم في اتجاه مستوطنات العدو الشمالية، وإطلاق قذيفة مضادة للدروع قبل أيام، وبدء العدو بإنشاء سياج شائك وبناء جدار إسمنتي حول قرية الغجر، وهو ما عدّه لبنان "خرقاً خطيراً ومحاولة ضمّ القرية" إلى العدو، وهدد الحزب باسترداد القرية المحتلة. ومع تصاعد حدة التوترات بين الطرفين، تحولت مسألة الخيمة "الرمزية"، إلى مهدد باندلاع مواجهة عسكرية قد تمتد عدة أيام، ففي حال أقدم العدو على إزالة الخيمة بالقوة، سيرد الحزب عسكرياً، وستتجه الجبهة إلى مواجهة قد تبدأ محدودة وتحت السيطرة وقد تتدحرج لمواجهة واسعة، وهو ما قد لا يرغب فيه الطرفان حتى الآن.

يعتقد العدو أن سلوك حزب الله على الجبهة الشمالية بات أكثر جرأة، ومنذ عملية "مجيدو"، تقدّر الاستخبارات العسكرية (أمان) أن الحزب كان مستعداً لتحمّل تبعات العملية حتى لو أدت إلى الحرب، كما تقدّر مستويات مختلفة داخل العدو أن حالة الردع تجاه حزب الله تتآكل بشكل كبير، ما قد يؤدي إلى اندلاع حرب واسعة، على الجبهة الشمالية، في ضوء قراءة الحزب للبيئتين الداخلية والخارجية للعدو. فالحزب يراقب حالة الانقسام السياسي/الاجتماعي العميق والضعف الداخلي في مجتمع العدو، والخلافات بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو، وانتقادات المجتمع الدولي لسياسات "إسرائيل" الداخلية وتجاه القضية الفلسطينية التي تتبناها حكومة العدو الفاشية، والفشل العسكري للعدو في مواجهة المقاومة على الجبهة الفلسطينية، وارتفاع مستوى التنسيق بين محور المقاومة، ومساعي المحور لتثبيت معادلة وحدة الساحات، كما يعتقد الحزب أن العدو غير مستعد لمواجهة متعددة الجبهات، وأن قوات العدو البرية لا تتمتع بالكفاءة والدافعية القتالية مقارنة بقوات حزب الله، على الرغم من التفوق العسكري الهائل للعدو، القادر على إحداث تدمير هائل لمقدرات الدولة اللبنانية، فإن الحزب يدرك هشاشة الجبهة الداخلية للعدو، وضعف قدرتها على تحمّل الخسائر، على نحو يتجنب فيه العدو مواجهة واسعة وطويلة، كما يدرك الطرفان أن الحرب في حال اندلعت وتوسعت ستكون حرباً طاحنة ستسفر عن خسائر بشرية ومادية هائلة لكليهما، كذلك يخشى العدو أن تتحوّل المواجهة إلى حرب إقليمية شاملة بين محور المقاومة والعدو.

عكس تدخل إدارة جو بايدن ومتابعتها للأزمة، خشية أميركية من سيناريو التصعيد العسكري في المنطقة، الأمر الذي لا ترغب فيه الإدارة الأميركية، ويتعارض مع أجندتها وأولويات سياستها الخارجية، في ظل الانشغال الدولي بالحرب في أوكرانيا والتنافس الأميركي-الصيني وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية إلى الوساطة وتفعيل سريع ومباشر للأداة الدبلوماسية وإرسال مبعوث خاص لمتابعة الأزمة وطرح حل وسط يقضي بإنهاء إنشاء السياج حول قرية الغجر اللبنانية مقابل إزالة خيمة حزب الله.

وترى أوساط العدو أن الردع الإسرائيلي يحتاج إلى ترميم على مختلف الجبهات، وأن سياسة العدو تجاه أزمة خيمة حزب الله هي امتداد للسياسات الخاطئة التي اتبعها العدو، وأدت إلى تآكل الردع، وتحمّل حكومة نتنياهو، ائتلاف المعارضة وحكومته السابقة برئاسة يائير لابيد مسؤولية تآكل الردع تجاه حزب الله، بسبب إذعانها لشروط الحزب في أزمة حقل "كاريش"، فيما تعتبر المعارضة أن فشل نتنياهو تجاه المقاومة الفلسطينية في غزة، لا سيما بعد معركة "سيف القدس"، حيث قامت المقاومة بقصف القدس المحتلة بالصواريخ، ونجحت في الربط بين الساحات وتثوير فلسطيني الداخل وتثبيت معادلة القدس ومركزيتها في الصراع، وفرض قواعد اشتباك (قصف تل أبيب مقابل قصف الأبراج)، بعد إطلاق عشرات الصواريخ على قلب "تل أبيب"، أدى إلى اهتزاز صورة "إسرائيل" وتآكل الردع وزيادة جرأة محور المقاومة وتحديه لـ "إسرائيل"، فيما تشير أوساط مقربة من المعارضة أن فشل العدو في حملته على جنين المحتلة، ومساعي نتنياهو لتصدير أزماته الداخلية والحكومية، يدفعان إلى توتير مختلف الساحات.

إنّ تبادل الحزب والعدو التصريحات ذات النبرة الحادة، والتي أكّدا فيها استعدادهما لاستخدام القوة العسكرية والدخول في حرب طاحنة، في حال تمسك الطرف المقابل بموقفه، لا يعني أن سيناريو تطور أزمة خيمة حزب الله إلى اندلاع مواجهة عسكرية هو السيناريو المرجح، لكن كل طرف سيسعى للحصول على إنجاز بأقل الخسائر، في هذه المرحلة، على الأقل، على نحو لا نستبعد فيه سيناريو نجاح الجهود الدبلوماسية في حل الأزمة، أو إيجاد حل هادئ لها. وعلى الرغم من ذلك، وبصرف النظر عن مآلات الأزمة وسبل معالجتها، فإنها أكدت المؤكد، وهو أن "إسرائيل" فقدت قدرتها على الردع، وتتحوّل رويداً رويداً من "الدولة" التي لا تقهر إلى "الدولة" التي لا تنتصر، حتى ولو في "معركة" بمستوى "إزالة خيمة".

مع تصاعد حدة التوترات بين حزب الله و«إسرائيل»، تحولت مسألة الخيمة «الرمزية» للحزب في مزارع شبعا المحتلة، إلى مهدد باندلاع مواجهة عسكرية قد تمتد عدة أيام

التحليل الإخباري

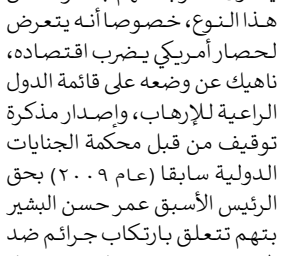

إيران والسودان.. عودة العلاقات والظروف المختلفة!

خليل نصرالله
موقع العهد الاخباري

عام ٢٠١٦، وعلى إثر قطع السعودية ودول الخليج الفارسي علاقاتها الدبلوماسية بالجمهورية الاسلامية الايرانية، أقدمت السودان على ذات الخطوة كمجاراة لموقف تلك الدول. لم يكون الموقف السوداني وليد اللحظة لتسجيل نقطة تقربه من المملكة العربية السعودية، فقد سبق الامر قبل عامين، أواخر عام ٢٠١٤، طرد السودان الملحق الثقافي الإيراني وأغلق المركز الثقافي الإيراني مبرراً الخطوة بتجاوز المركز للتفويض الممنوح له.

التبرير يومها لم يكن مقنعا، وقد فهم أن السودان ذو العلاقة المهزوزة مع دول عربية ومنها مصر والسعودية يحاول التقرب منهم بخطوات من هذا النوع، خصوصا أنه يتعرض لحصار أمريكي يضرب اقتصاده، ناهيك عن وضعه على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإصدار مذكرة توقيف من قبل محكمة الجنايات الدولية سابقا (عام ٢٠٠٩) بحق الرئيس الأسبق عمر حسن البشير بتهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خصوصا في دارفور. في تلك الأعوام، أي قبل عام ٢٠١٤، كانت العلاقات الايرانية السودانية متطورة خصوصا في الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية، وكان موقف السودان من المقاومة في فلسطين متقدما خصوصا أنه بلد اللاءات الثلاث "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف" مع العدو الاسرائيلي الذي يحتل أرضاً عربية مقدسة.

تعرض السودان لعدة ضربات إسرائيلية كانت تستهدف، مصانع سلاح، وقوافل تدعي "إسرائيل" أنها كانت سترسل إلى المقاومة في قطاع غزة بعد تنسيق إيراني سوداني. لكن واقع السودان اليوم يختلف تماما عن وضعه السابق، نظام عمر حسن البشير سقط، والنظام القائم يشهد صراعات فيما بين أقطابه، وكذلك تربط الخرطوم علاقة تطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وقعت عام ٢٠٢٠. ويعاني البلد من أزمة اقتصادية حادة، وتدخلات خارجية في شؤونه الداخلية. وفي ظل هذه الأوضاع، ومع استعادة طهران والرياض علاقاتهما، سارع السودان وعند أول لقاء سوداني إيراني، حصل في اذربيجان، إلى الاتفاق على استعادة العلاقات الدبلوماسية وإعادة تبادل فتح السفارات بين البلدين.

صحيح ان الخطوة جيدة، وتسجل لمصلحة الجمهورية الاسلامية في الدرجة الأولى كاعتراف على اساءة سابقة لم يكن له مبرر، لكنها من الجانب السوداني أتت مجاراة للأجواء العربية، في استعادة العلاقات مع طهران. وفي المحصلة، قد لا تكون نتائج استعادة العلاقات سريعة، نسبة إلى الوضع الممزق داخل السودان، وقد لا تشبه العلاقات في سابق عهدها خصوصا من قبل عام ٢٠١٤، لكنه في المحصلة تعد ضربة للخطوات الأمريكية التي عملت لعقود من الزمن على عزل طهران وتطويقها.